تمكين المراة والمساواة بين الجنسين ١٩٥٠-٢٠١٠ افريقيا انموذجاً

م. م صدام حسين عنون

ماجستير علوم سياسية – علاقات دولية

جامعة بابل / كلية الآداب/قسم اللغة العربية

البريد الإلكتروني Email : art.sadam.hussain@uobabylon.ed

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة – سياسياً – اقتصادياً– اجتماعياً– افريقيا.

كيفية اقتباس البحث

عنون ، صدام حسين، تمكين المراة والمساواة بين الجنسين ١٩٥٠-٢٠١٠ افريقيا انموذجاً، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الاول ٢٠٢٤،المجلد:١٤ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Women's political, social and economic empowerment and gender equality in Africa as a model

M. M. Saddam Hussein Anoun
Master's degree in political science - international relations
University of Babylon / College of Arts / Department of Arabic Language

Keywords : women's empowerment - politically - economically - socially - Africa.

How To Cite This Article
Anoun, Saddam Hussein, Women's political, social and economic empowerment and gender equality in Africa as a model, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2024,Volume:14,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Violent conflicts are known to have a disproportionate impact on women and girls, exacerbating pre-existing gender inequalities and discrimination. Women are also effective factors in bringing peace to armed conflicts, but their roles as political players and agents of change and peace have not been sufficiently recognized. Acknowledging women's different understandings, experiences and potential and integrating these into all aspects of UN peacekeeping operations is essential to the success of UN peacekeeping efforts.

The importance of empowering women to lead and participate effectively in conflict prevention and resolution, confront the effects of sexual violence, encourage the development and use of measures and standards to monitor delegated powers towards women, peace and security, train and build the necessary capabilities to achieve gender equality and empower women, and emphasize integration with civil society. More comprehensively and with greater understanding of gender conflict dynamics, implementing the Women, Peace, Security and Empowerment priorities is a political commitment within the Secretary-

General's initiative that reaffirms that the full, equal and meaningful participation of women in peace processes and in political solutions is essential for the success of women's role.

الملخص

يُعنى هذا البحث ببيان تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، إذ إن لها أهمية مركزية في قرارات السلام والأمن على كافة المستويات. لتحقيق هذا الهدف، يجب العمل على مواجهة العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ومخاطر الحماية التي تحد من المشاركة الكاملة للمرأة في تحقيق كافة سبل الحياة مع الجنس الآخر المتمثل بالرجل.

من المعروف أن النزاعات التي تنطوي على عنف تلقي بتأثيرها غير المتكافئ على السيدات والفتيات، وتضاعف من حدة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين القائمة مسبقاً. فضلاً عن أن السيدات هن عوامل فاعلة أيضاً في إحلال السلام في النزاعات المسلحة، لكن ادوارهن كلاعبات أسياسيات ووكيلات للتغير وإحلال السلام لم يعترف به بشكل كافٍ. إذ إن الإقرار بالفهم المختلف للمرأة وخبراتها وإمكانياتها ودمج كل ذلك في جميع جوانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، هو أمر جوهري لنجاح جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أن أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها، ومواجهة آثار العنف الجنسي، وتشجيعها على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام والأمن، وتدريبها وبنائها للقدرات اللازمة؛ إنما هو لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، والتأكيد على الاندماج مع المجتمع المدني بصورة أكثر شمولية، وزيادة الفهم لديناميكيات النزاع على الجنسين، إذ إن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن والتمكين هو التزام سياسي ضمن مبادرة الأمين العام التي تؤكد من جديد على أن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة في عمليات السلام وفي وفي الحلول السياسية أمر ضروري لنجاح دور المرأة.

المقدمة

لقد تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة بوصفه هدفاً رئيساً في برامجها. فضلاً عن استحداث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية، هو برنامج يشجع تمكين المرأة في مجال اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على جميع المستويات بدءاً من البيوت وصولاً إلى الحكومة.

فالمرأة، القضية التي لم يبق كيان هنا وهناك إلا أعلن تصديه لنصرتها وانتزاع حقوقها من بين شدق الافاعي الظالمة، كما يدعى، وما أكثر الدعوى وأقل الصدق فيها، فكم زاود عليها المزاودون واتخذوا قضيتها سلماً لتلميع صورة حضارية تسعى لأن تكون نموذجاً عالمياً، وكم تحذلق كثيرون في ميادين القول ومنابر الاستعراض الرسمية وغير الرسمية صارخين بالمطالبة بإنصافها، مغرقينها بشعارات لا تراعي خصوصيتها.

وما بين تغييب عن المشهد كليةً وحضور صوري لدفع التهمة تتشابك الرؤى ويكمل الاخرون دورهم في التشويش، مما يجعلنا أمام حاجة ماسة الى تحرير ما اشتبه من المصطلحات ووضع الأمور في نصابها، ولعل من أكثر القضايا والمصطلحات ترداداً فيما يتعلق بانتزاع المرأة حقها الطبيعي في غابة التهميش المرير هو مصطلح "تمكين المرأة " الذي أخذناه عن غيرنا باليمين.

خلفية البحث

تطرقت العديد من الدراسات الى تمكين المرأة في المواضيع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي جعلت من مشاعر المتلقين عواطفهم تجاه موضوع تمكين المرأة مركز اهتمامهم، فالتعامل مع هذا الموضوع بالذات هو موضوع انساني، وذلك لرد الاعتبار للمرأة بعد التناقضات والتهميش الذي تتعرض له المرأة في العديد من مجالات الحياة.

مناهج البحث

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهجين التحليلي والمقارن، فضلاً المنهج الاستقرائي، فالمنهج التحليل لتحليل الوضع الذي سوف تكون عليه المرأة في المستقبل، اما المنهج الاستقرائي وهو قراءة المستقبل من خلال دراسة الماضي مع الحاضر للوصول إلى المستقبل، اما المنهج المقارن فهو لمقارنة مابين الماضي والحاضر .

أهمية البحث

تنطوي أهمية البحث قي كشف عن الدور والاهمية التي سوف تقوم بها المرأة من خلال تمكينها في الاعمال التي يمارسها الرجل، أي المساواة بين الجنسين لكي يستطيع القارئ فهم أهمية دور المرأة في مجالات الحياة.

المفهوم:

يمكن تعريف تمكين المرأة بأنه تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فردياً وجماعياً واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علامات القوة في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.

"التمكين" ... نشأة ومعنى

دراسة جذور المصطلحات وتحديد مفاهيمها ليس ترفاً ثقافياً[١] ، إنما تترتب فائدة عملية وعملية على معرفتها، ليس أقلها إزالة اللبس الحاصل من تبني مصطلحات وأفكار لا تشبهنا، ونحن إذ نكرر مصطلحات الاخر ونرددها داعين الى تطبيق مفاهيمها من دون تمحيص أو معرفة بالجذور الثقافية والاجتماعية والبيئة السياسية التي أنشات مصطلحاً ، وحددت مفاهيميه، وتكون وظيفتنا استخدامه وفق المعنى المتبادر لنا بناءً على العرف في استعماله فإننا نوقع أنفسنا بمأزق من حدين[٢]:

الأول: إننا ننتزع شتلة الآخر من تربتها لنزعها في غير بيئتها متوهمين أنها ستؤتي أكلها.

الثاني: إننا بالشعارات والمصطلحات الفاقعة نلزم أنفسنا أمام الرأي العام بما لا ندرك معناه عندهم ولا نستطيعه كما يريدونه.

خرج مصطلح تمكين المرأة من عباءة هيئة الأمم المتحدة ومن بيئة تتناسب بالضرورة مع معاني هذا المصطلح والصيحات المنادية لتطبيقة، واذا ما رجعنا الى مصطلح بالانكليزية وجدناه (Women Empowerment)، و (Empowerment) تعني استقواء، في حين أن المرادف لكلمة تمكين في اللغة الانكليزية هو كلمةُ(Enabling).

ومصطلح واستقواء المرأة(Women Empowerment)، يعني تقوية المرأة لتتغلب على الرجل في الصرع الذي يحكم العلاقة بينهما، وفقاً لطبيعة العلاقة بين الجنسين في الثقافة الغربية التي أفرزت ذلك المصطلح، ويتماشى ذلك التفسير مع الحركة النسوية الراديكالية التي تبنت مبدأ الصراع بين الجنسين –الاناث والذكور– انطلاقاً من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما، ودعت إلى ثورة على الدين واللغة والثقافة والتاريخ والعادات والتقاليد والاعراف، بتعميم وإطلاق، وسعت إلى عالمٍ تتمحور فيه الأنثى حول ذاتها، مستقلة استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال[٣] .

ترجع جذور مفهوم التمكين إلى الستينات من القرن الماضي، إذ ارتبط بالحركات الاجتماعية المطالبة بالحقوق المدنية والاجتماعية للمواطنين، وبعدها استعمل بمعانٍ عدة ومجالات مختلفة، كالاقتصاد، والعمل الاجتماعي والسياسي.

وقد تشعب المفهوم ليطال التعبير عن عملية فردية يكون المرء فيها مسؤولاً عن نفسه ومسيطراً على حياته ووضعه، ويعد التمكين عملية سياسية لمنح المجموعات المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية لهم.

ثم عاد مصطلح التمكين للظهور بقوة في التسعينيات عقب إعلان مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية في ١٩٩٤[٤] ، ثم في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥، إذ دعا المؤتمر إلى إزالة العقبات التي تعطل تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي، تماشياً مع السياسات الاقتصادية، وبعدها شاع المصطلح في الأفق واستعملته المؤسسات الدولية والبنك الدولي في لغتهم وخطاباتهم، وتعالت الأصوات مطالبة بـ" تمكين المرأة" في مناحي الحياة للنهوض بالمجتمع وتنميته.

وههنا قول لا مناص منه فهو قطب الرحى الذي ندور حوله، إن مصطلح " تمكين المرأة" مستد من ثقافة (الجندر) الكلمة المستعملة أكثر من مئتي مرة في وثيقة مؤتمر بكين للمرأة ١٩٩٥، وقد بدأ الجدل بشان هذا المفهوم منذ أواخر السبعينيات وهو مفهوم منبثق من عمق الحداثة الأوروبية والأمريكية.

وجندر (Gender) كلمة إنكليزية تعبر عن الاختلاف والتمييز الاجتماعي للجنس[٥]، وهو الجنس المتعلق بمكونات الذكور والانوثة بالدرجة الاولى، وقد استعير من البيولوجيا كما أنه الوجه الاجتماعي الثقافي للانتماء الجنسي، ومن خلاله تأتي الدعوة إلى رفض التمييز والفروق البيولوجية والتاريخية والاجتماعية والسياسية بين الذكر والانثى عند إناطة الأدوار بهما، على مبدأ أنه " لا يولد الانسان امرأة، إنما يصبح كذلك" كما تقول الفيلسوفة الوجودية(سيمون ديبو فواغ) في كتابها "الجنس الثاني".

فهو دعوى حقيقية إلى الجريد الجنسي[٦]، واتباع الرغبات والميول والتحليل من الالتزام الفرداني وتحقيق الذات، وإن كانت النتيجة عائلة مكونة من جنسين متشابهين، أو كانت النتيجة التخلص من كل لروابط الأسرية فلا ضير أيضاً.

ومن فكر/ ثقافة الجندر ولد مصطلح "تمكين المرأة " الذي بدأنا بالقول إن ترجمته الحرفية "استقراء"، فتمكين المراة وفق الأجندة السابقة لايكون من خلال السعي لتزويدها بالكفاءة اللازمة وتوفير الفرص الحقيقية لها لتحقيق ما تصبو اليه من تقديم علمي ومهني يخدم دورها الأسري والاجتماعي والذاتي دون تعارض مع تشريعات دينها وثقافة مجتمعها وحضارتها، بل من خلال تطبيق التحاصص النسبي الذي يجعلها مساوية للرجل بكل شيء بل يجردها من انتمائها الجنسي وميولها الفطرية لتكون أقوى وجودياً.

أن مثل هذا الدور لايمكن أن يتحقق بمعزل عن ثلاثية متوالية أولها: الدور السياسي للرجل[٧]، فالأدوار الاجتماعية والسياسية لكليهما مشتركة، كما أن مثل هذا الدور لايمكن أن يكون فردياً أو عفوياً أو تلقائياً، وإنما يكون من خلال أوعية وأدوات وتنظيمات توظف فيها إمكانات المرأة مثل

الجمعيات والاتحادات النسائية وغيرها، وثانيهما: أن دور المرأة لايمكن أن يتحقق بمعزل عن دعم الدولة وتشريعاتها الدستورية والقانونية، وثالثهما : دور المجتمع الدولي عبر إتاحة الفرصة للنساء للتحرر من القيود غير الموضوعية احتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

التمييز ضد المرأة:

التمييز ضد المرأة تتصدى له عملية التمكين من خلال برامج واستراتيجيات تبني وتزيد من قدرات المرأة ومن الفرص المتاحة لها ومن فهمها لما لها من حقوق إنسانية كما تعطي العملية أولوية للمبادرات التي تسعى إلى خلق ظروف تجعل المرأة مسؤولة عن تنمية نفسها وعن تمكين نفسها وعن حقوقها. كما تركز عملية التمكين على قدرة التغيير الكافية في مبادرات التنمية وتسلط الضوء على الطرق التي تستطيع المرأة من خلالها أن تخلق بنفسها مساحة جديدة للعمل والتحرك[٨].

التطور التاريخي للتمكين:

يمكن القول إن مفهوم التمكين هو تطور لمفهوم المرأة والتمكين الذي بدء في لظهور منذ عدة عقود، وذلك أن دراسة قضية المرأة قد مرت بعدة مراحل تغيرات فيها المفاهيم والمناهج والسياسات المتبعة للمعالجة وتناولت هذه القضية ويمكن إيجازها في مدخل التمكين.

مدخل التمكين Empowerment:

التمكين مفهوم حديث ظهر في القرن العشرين وأصبح الأكثر استعمالاً في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، فهو أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة بوصفها عنصراً فاعلاً في التنمية، ومن ثم فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الاليات التي تعينها على الاعتماد على الذات، وتكشف الأدبيات حول المفهوم من أنه على رغم التباين في توسيع أو تضييق مجالات تطبيقه الا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث مصادرها وأنماط توزيعها باعتبار أن ذلك أمر ضروري لإدراك طبيعة التحولات الاجتماعية التي أصبحت تعمل لصالح الفئات المحرومة والمهمشة والبعيدة عن مصادر القوة، لذلك تتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها على نفسها[٩] .

ولهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاهمية ومشاركة بين الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف الى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تمكنهن من الاعتماد على الذات في تحسين أوضاعهن المعيشية والمادية على نحو متواصل، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمس جميع جوانب حياتهن، فالتمكين يهدف الى خلق سياق تنموي مواتٍ للمشاركة والتفاعل يعتمد

على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي، كما أنه يعتمد أيضاً على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار، وتعزيز علاقات النوع بيعيداً عن التمييز[١٠] ، والاهتمام الأساسي بالتمكين الاقتصادي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى.

مؤشرات التمكين[١١]:

أ- التمكين السياسي:

- نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.
- نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت والانتخابات.
- نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت من الجنسين.
- نسبة النساء في مجال النواب والاعيان.

ب - التمكين الاقتصاد:

- التغير في نسبة معدلات التوظيف.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال.
- الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال.
- النسبة المئوية للملكية.
- النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.
- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكمة أو المصادر غير الحكومية.

ت - التمكين الاجتماعي[١٢]:

- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.
- مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.
- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.
- حرية الحركة داخلياً وخارجياً بالمقارنة مع الرجال.

ولا بد من التعريج على المجالات التي دعي إلى "تمكين المرأة فيها":

١ـ التمكين الاقتصادي للمرأة:

أنتجت الحركة النسوية في السبعينات مصطلحاً جديداً صاغته (ديانا بيرس) وهو تأنيث الفقرة(Feminization of Poverty)، ويقصد به ارتفاع معدلات الفقر عند النساء بسبب انشغالهن بأعمال لا أجرة عليها كالأمومة ورعاية الأسرة، في حين ينشغل الرجال بأعمال مأجورة مما أدى إلى تمركز المال في أيدي الرجال مقابل افتقار النساء، وهذه الظاهرة وليدة الأسرة التي يعمل ربها وتتصرف زوجته لأعمال البيت، فكان لابد- والحال هذه- من الدعوة إلى التساوي المطلق والغاء القوامة سعياً لتمكين المرأة اقتصادياً. وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد تباطأ بشكل حاد إلى ١.٨% في عام ٢٠١٧، من المتوقع أن يتسارع النمو في المنطقة إلى ٣% في عام ٢٠١٨ [١٣]، تشكل الهياكل الاقتصادية بالقطاع العام المهيمن في بلدان المنطقة وتتأثر به، مما يلعب دور مهم في عرقلت دور المرأة اقتصادياً.

٢ـ التكمين السياسي للمرأة:

التمكين السياسي داعم للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يصب مباشرة في تغيير القوانين بدافع المرأة الى المشاركة السياسية على نطاق واسع وتخليصها من فكرة دورها التقليدي (زوجة، أم) لكونه عائقاً اساسياً في ممارستها لدورها السياسي، من هنا جاء نظام الكوتا لفرض نسبة للنساء في البرلمانات ضماناً لإدماج منظور الجندر في القوانيين والتشريعات والغاء كافة الفوارق بين الرجل والمرأة، وأن الواقع سياسي للمرأة على الصعيد العالمي[١٤]،ورغم مأ أحرز من تقدم كبير في الاعتراف بدور المرأة فأن إمكانات مشاركتها بشكل فعال في المجتمع لم يتحقق حتى الآن بشكل كامل، فاستناداً الى التقارير التي تصدرها الأمم المتحدة والاتحاد العالمي، فأن هناك انخفاضاً واضحاً في نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية حتى في بلدان متقدمة مثل فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان.

٣ـ التمكين الاجتماعي:

الاستقواء السياسي والاقتصادي مساران لتحقيق الاستقواء الاجتماعي، وذلك انطلاقاً من الفكر النسوي الراديكالي الذي يمثل الفلسفة الحاكمة للاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل.

لقد تبنت النزعة الأنثوية(النسوية) مبدأ الصراع بين الجنسين – الإناث والذكور، ويترجم د. عبد الوهاب المسيري النسوية(feminism) بـ "التمركز حول الأنثى"، وهو يذهب في كتابه " قضية المرأة بين التحرر والتمركز حول الأنثى" إلى أنه يجب التفريق بينهما، فبينما تحاول حركات

تحرير المرأة، انطلاقاً من مفهوم الأسرة، أن تحسين وضع المرأة داخل المجتمع، تحاول حركات التمركز حول الأنثى – انطلاقاً من مفهوم الفرد المطلق – أن تفصلها عنه[١٥].

أهمية دور تمكين المراة والمساواة بين الجنسين لدى منظمة العمل الدولية

تروج منظمة العمل الدولية الى التمكين الاقتصادي للمراة والمساواة بين الجنسين بصفهما هدفين إنمائيين رئيسيين ، على نحو ما تؤكدة اتفاقيات العمل الدولية والاهداف الإنمائية للألفية، وثمة ما يدل ايضاً على أن من الممكن استطاعة تمكين المراة والمساواة بين الجنسين والمساهمة في زيادة النمو الاقتصادي. وبقدر أن انعدام المساواة بين الجنسين في افريقيا قد خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم بزهاء ١ بالمائة سنوياً [١٦]. واخيراً، يمكن لتمكين المراة اقتصادياً أن يؤثر على خفض الفقر، إذ أن نمط الاستهلاك في الأسرة المعيشية ينزع لأن يكون أكثر تركيزاً على الأطفال وموجهاً نحو تلبية الاحتياجات الأساسية. وعلى سبيل المثال أظهرت دراسة أجريت في جنوب افريقيا أن زيادة في دخل المراة ترافقت بإنفاق المزيد من الأموال على تعليم الأطفال[١٧] .

ماهية العوائق في عدم تمكين المراة اقتصادياً:

اولاً : سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية: لاتزال النساء يعانين من التمييز في العمل. ففي السنغال ومالي ، على سبيل المثال ، تكسب النساء ٦٦ % مقارنة بما يكسبة الرجال عن العمل نفسة[١٨].غير أن هناك رفضاً متزايداً للتمييز. بل هناك اقتراح في جنوب أفريقيا لإنفاذ مبدا المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وتغريم الشركات بمبالغ تصل الى ١٠% من أرباحها السنوية في حال عدم الامتثال.

ثانياً:التقسيم غير المتساو بين المسؤوليات العائلية والاسرية. يتوقع من النساء، على درجات متفاوتة، أن ياخذن على عاتقهن القسم الأكبر من رعاية الأطفال والمسؤوليات الأسرية، وهو ما يقمن به. ووجدت دراسة أجراها البنك الدولي مؤخراً أن النساء يضطلعن فعلياً برعاية الأطفال بشكل كامل ويقمن في المتوسط بثلاثة ارباع المهام الأسرية. غير أن الدراسة نفسها وجدت براهين متناقلة مفادها أن الشبان من الطبقة الوسطى العاملين في الفئة المهنية والذين تعمل شريكاتهن يقومون بدور أكثر نشاطاً [١٩] .

ثالثاً: نقص الاشراف على الموارد الإنتاجية من قبيل الأرض والممتلكات. هناك افتقار لبيانات دقيقة، ولكن من المقدر أن النساء يمتلكن أقل من ٢% من الأراضي في افريقيا. ومن الواضح أن عدم امتلاك مبنى تجاري أو مزرعة يشكل عائقاً امام تقدم المراة اقتصادياً.

رابعاً : صوت النساء في مراكز القيادة لايزال اقلية. وجد بحث اجري في ثمانية بلدان افريقية بشان النساء في مراكز القيادة في النقابات العمالية أن الإحباط يتفشى في صفوف النساء بسبب المنظورات السلبية لقدراتهن القيادية، وأنه في حين أن "المساواة بين الجنسين " هي على نحو شبه دائم سياسة رسمية، فإن معظم القادة الذكور لا يطبقونها على الصعيد الداخلي[٢٠] .

خامساً : تعاني النساء من انحصارهن في أشكال العمل زهيد الأجر ومتدني المستوى. أظهرت الدراسات أنه في حين يوجد العديد من صاحبات المشاريع اللواتي يشغلن منشأت بالغة الصغر، لاسيما في الاقتصاد غير المنظم، الإ أنهن غير ممثلات بشكل جيد في المشاريع المتوسطة والكبيرة. وكلما ازداد حجم المنشاة، كلما قل احتمال أن تكون المراة على راسها[٢١] .

ماهية الخطة التي تتطلع بها منظمة العمل الدولي للمضي قدماً لتمكين المراة اقتصادياً في افريقيا .

سعت منظمة العمل الدولية الى تخطي القيود المشار اليها في أعلاه من خلال إدراج البعد الجنساني في كافة البرامج والسياسات، ومن خلال التدخلات الخاصة بالنساء بغية التصدي لأوجه انعدام المساواة طويلة العهد. ووفقاً للقرار بشان المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق (الذي اعتمدة مؤتمر العمل الدولي في دورته الثامنة والتسعين في حزيران / يونيو ٢٠٠٩)، ينبغي الترويج المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الاستراتيجية الأربعة لمنظمة العمل الدولية، الا وهي: **المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، العمالة، الحماية الاجتماعية، الحوار الاجتماعي والهيكل الثلاثي.**

اولاً: المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

في حين يتسم العديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالاهمية من حيث تعزيز المساواة بين الجنسين في عالم العمل، هناك أربع اتفاقيات ذات أهمية خاصة هي: اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١(رقم ١٠٠)، اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة، ١٩٥٨(رقم ١١١)، اتفاقية ذوي المسؤوليات العائلية١٩٨١ (رقم ١٥٦)، اتفاقية حمية الأمومة،٢٠٠٠رقم ١٨٣٩.

وقد صدقت ٥٠ دولة عضواً افريقية على الاتفاقيتين رقم ١٠٠ ورقم ١١١، لكن التنفيذ لا يزال يطرح تحدياً في كل مكان[٢٢]. وبالتالي، تكرس منظمة العمل الدولية معظم العمل الذي تضطلع به بالنسبة إلى هاتين الاتفاقيتين، لرصد ودعم عملية التنفيذ ووضع توصيات لإدخال التحسينات. وعلى سبيل المثال، رعت منظمة العمل الدولية عام ٢٠١٠ اجراء بحث بشأن تطبيق الاتفاقيتين رقم ١٠٠ ورقم ١١١ في جنوب افريقيا، ويقترح الان اصلاح لقانون علاقات العمل لإنفاذ مبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، وتغريم الشركات بمبالغ تصل الى ١٠% من

أرباحها السنوية في حال عدم الامتثال. وبدعم من منظمة العمل الدولية، تم إصدار سياسات للعمالة تراعي المساواة بين الجنسين في تنزانيا وليبيريا بغية جعل سياساتهما الوطنية أكثر اتساقاً مع التزاماتهما بموجب هاتين الاتفاقيتين.

أما الاتفاقيتان رقم ١٥٦ ورقم ١٨٣ فقد حصلتا على عدد أقل بكثير من التصديقات. ولم تصدق على اتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣) إلا مالي والمغرب، في حين صدقت اثيوبيا وغينيا ومريشيوس والنيجر فقط على اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١ (رقم ١٥٦). وعلى الرغم من ذلك. دعمت منظمة العمل الدولية الهيئات المكونة لإجراء دراسات وطنية وإنشاء منصات للتوعية بشأن المنافع الاقتصادية والاجتماعية والاسياسية المتأتية عن تحسين التوازن بين العمل والأسرة وحماية الأمومة. وفي أعقاب حملة مماثلة أجرتها أنغولا، بحثت الحكومة في إعادة النظر في أحكام حماية الأمومة لديها بغية، منح العاملات ٩٠ يوماً لإجازة الأمومة [٢٣]، فترات توقف للإرضاع ، يوم إضافي من الإجازة السنوية عن كل طفل دون سن الرابعة عشر.

ثانيا: العمالة

لطالما كان برنامج تنمية روح تنظيم المشاريع لدى المراة والمساواة بين الجنسين نشطاً في كافة ارجاء افريقيا. ففي ليسوتو، أصبحت ١٨٦٠ امرأة عضوا في جمعيات صاحبات المشاريع، وذلك بفضل برنامج روح تنظيم المشاريع لدى المرأة والمساواة بين الجنسين لمنظمة العمل الدولية، في حين ارتفعت العضوية في الجمعية الوطنية لصاحبات الأعمال في ميلاوي من ٥٥٠ الى ٢٢٠٠ في عام ٢٠١٠. وبدعم من منظمة العمل الدولية، تنظم بلدان افريقية عديدة شهر صاحبات المشاريع وحفلات للمعرض التجارية وعروض الأزياء ومسيرات عبر مراكز المدينة وحملات نوعية من خلال وسائل الإعلام بغية تشجيع صاحبات المشاريع. وستستمر منصة عمل القاهرة لتنمية روح تنظيم المشاريع لدى المراة في افريقيا (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩) ومنتدى صاحبات المشاريع[٢٤]، في تشجيع الممارسات الجيدة التي يروجها برنامج روح تنظيم المشاريع لدى المراة والمساواة بين الجنسين في افريقيا، بالشراكة مع مصرف التنمية الافريقي.

ثالثاً: الحماية الاجتماعية.

تعمل منظمة العمل الدولية مع الهيئات المكونة لتشجيع إرساء أرضية دنيا للحماية الاجتماعية من حيث الخدمات الاجتماعية الأساسية وأمن الدخل للنساء والرجال كافة. وهي تسعى جاهدة الى ضمان اتخاذ تدابير رامية الى تعزيز السلامة والصحة المهنيتين ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والايدز وحماية حقوق العمال المهاجرين في كل مكان. وعلى سبيل المثال،

بحلول نهاية عام ٢٠١١ تكون ثمانية بلدان في افريقيا قد عالجت مسألة المساواة بين الجنسين بشكل صريح في سياسات مكان العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والايدز عبى مستوى الوطني أو القطاعي[٢٥]، نتيجة التحليلات الجنسائية التي أجريت لتنوير هذه السياسات.كما تعمل منظمة العمل الدولية مع مؤسسة بيل (Bill) وميليندا غايتس(Melinda Gates) في مالي السنغال لتوسيع نطاق التأمين بالغ الصغر ليشمل النساء وعائلاتهن باستخدام التحويلات التي يرسلها أزواجهن المهاجرين. وخلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، ومن باب دعم الأعمال التحضرية حول معيار عمل دولي جديد بشان العمال المنزليين، كان هناك تشديد خاص على الحماية الاجتماعية للعمال المنزليين الذين تغلب العملات في صفوفهم.

رابعاً: الحوار الاجتماعي.

تسعى منظمة العمل الدولية جاهدة الى بناء قدرة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومظمات اعمال على تعزيز المساواة بين الجنسين في مكان العمل، وضمان أن تدرج المساواة بين الجنسين في جدول الأعمال خلال المناقشات الثلاثية بشان عالم العمل، وتعزيز التمثيل النسائي في مراكز صنع القرارات. واضطلعت منظمة العمل الدولية بدراسات بشأن المساواة بين الجنسين والحوار الاجتماعي في جنوب افريقيا ورواندا ونيجيريا، كما شاركت في بناء القدرات فيما يتعلق بالمسائل الجنسائية بالنسبة الى النقابات العمالية في عدد من البلدان في إقليم افريقيا. وجرى تقديم دعم تقني للاتحاد الدولي لنقابات العمال- افريقيا لبناء القدرات في مجال إدماج قضايا الجنسين في مسائل العمالة وتحضيراً للمناقشات في لجنة المساواة بين الجنسين في صميم العمل اللائق في دورة مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٩.

خامساً: عملية التدقيق التشاركية المتعلقة بالجنسين.

تلجا إدارة المساواة بين الجنسين الى عمليات التدقيق التشاركية المتعلقة بالجنسين لمساعدة هيئاتها المكونة ووحدات منظمة العمل الدولية على تعزيز المساواة بين ارجال والنساء في عمليات التوظيف لديها وهيكلياتها وجوهر عملها. وتستخدم عملية التدقيق المتعلقة بالجنسين نهجاً ذاتي التقييم وتراعي البيانات الموضوعية- المجمعة من خال استعراض الوثائق الداخلية والعامة للوحدة- ومنظورات الموظفين والإدارة والزبائن بشأن قضايا الجنسين من خلال المقابلات وورش العمل التشاركية. واستناداً الى المعلومات المستقاة، يقدم الميسرون تقريراً يتضمن توصيات عملية وموجزة حول كيفية قيام الوحدة أو المنظمة بتحسين الاهتمام الذي توليه الى قضايا الجنسين [٢٦]. ومنذ نشأة عمليات التدقيق التشاركية المتعلقة بالجنسين في ٢٠٠١، جرت عمليات تدقيق من هذا النوع في مكاتب منظمة العمل الدولية في (أبوجا، واديس أبابا، وداكار ،

ودار السلام، وهراري، وبريتوريا ، وياوندي، كما أجريت عمليات تدقيق للفرق القطرية للأمم المتحدة بدعم من منظمة العمل الدولية، في الرأس الأخضر واثيوبيا وليبيريا وملاوي ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأجريت عمليات تدقيق تشاركية متعلقة بالجنسين لوكالات الهيئات المكونة في (أنغولا ، الرأس الأخضر ، موزامبيق، رواندا، جمهورية تنزانيا المتحدة). ونظم في توغر من العام ٢٠٠٨ دورة تدريبية للاتحاد الدولي لنقابات العمال- افريقيا، بشأن منهجية عملية التدقيق التشاركية المتعلقة بالجنسين.

سادساً: الشراكات مع الأم المتحدة.

لطالما شاركت منظمة العمل الدولية مباشرة في البرنامج المشتركة للأمم المتحدة بشأن الجنسين في (الجزائر، اثيوبيا، كينيا، موزامبيق، اوغندا)، وهي تسهم في مكونات التمكين الاقتصادي في اطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. بالإضافة الى ذلك، وقعت في ٨ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ منظمة العمل الدولية مذكرة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الاستنتاجات :

١.أن حقوق المراة والمساواة بين الجنسين مكونات ملازمة للحملة الرامية الى تحقيق العدالة الاجتماعية

٢. أن جدية منظمة العمل الدولية، وإلى أي مدى، أن تحمل راية التأييد لجدوى المساواة بين الجنسين.

٣. أن تفعيل دور المرأة وتمكين المرأة من ممارسة دورها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتمتعها بجميع الحقوق السياسية والمدنية لا يمكن أن يأتي من فراغ أو معزل عن الاخرين وإنما من خلال الكفاح والمشاركة والمساواة مع الرجل من خلال محاربة القيم الاجتماعية المتخلفة.

٤. كذلك تشجيع وتعميق دور الاتحادات والمنظمات النسائية، والمشاركة والتنسيق مع الجهود الدولية في هذا المجال.

٥. كذلك تفعيل إداء المرأة في البرلمانات من خلال اجراء تغيير جذري في بنية النظام السياسي المسيطر الى غير ذلك من الإجراءات.

٦.الإعباء والادوار التي تمارسها المرأة في العمل والمنزل تسهم في عزوف المرأة نفسها عن تولي المرأة للمناصب القيادية.

٧.تأثير الصورة النمطية التي تقلل من إمكانيات المرأة في تولي المناصب القيادية.

٨. تتأثر قرارات التعيين والترقية بالمواقف والرموز الثقافية المسبقة حول المرأة وأدوارها.

٩. منظومة ثقافية لا تحفز المرأة على المشاركة السياسية وتولي الأدوار القيادية في الحياة العامة.

١٠. المرأة ذاتها هناك فئات كثيرة من النساء غير مقتنعات بتفعيل المشاركة السياسية للمراة.

الهوامش

(١) ليلى الرفاعي ، الجزيرة ، ٢٠١٧ ، تاريخ الزيارة : ١٠ / ٤/ ٢٠٢٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ليلى الرفاعي ، مصدر سابق .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر نفسه.

(٦) عبد السلام ابراهيم بغدادي، "المرأة " والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العلمية – العربية – العراقية، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٥٨.

(٧) المصدر نفسه.

(٨) المصدر على شبكت المعلومات الدولية الانترنت:

https://www.cawtarcieringhouse.org/storage/AttachementGender/tamkin-almaraa.pdf. ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٤/٩.

(٩) المصدر على شبكة المعلومات الدولية ، مصدر سابق.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر على شبكة المعلومات الدولية ، مصدر سابق.

(١٢) المصدر نفسة.

(١٣) البنك الدولي ، ٢٠١٨، التوقعات الاقتصادية العالمية لعام٢٠١٨، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(١٤) عبد السلام ابراهيم بغدادي، "المرأة " والدور السياسي ، مصدر سابق، ص ١٥٨-١٥٩.

(١٥) ليلى الرفاعي، مصدر سابق .

(١٦) انظر :

United Nations Division for Women, International Women's Day Backgrounder, New York, 2008.

(١٧) انظر:

A.R. Quisumbing and J.A. Maluccio, "Resources at marriage and intra –household allocation: Evidence from Bangladesh, Ethiopia, Indonesia and South Africa", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 65, No.3, 2003,pp.283-327.

(١٨) انظر:

R. Haussmann, L.D. Tyson and S. Zahidi, Global Gap Report 2010, World Economic forum, Geneva, 2010.

(١٩) انظر :

C.O. Chukhuezi, "Women participation in household Iabour in Nigeria", European Journal of Social Sciences, vol. 13,No. 2,2010,pp.269-304

(٢٠) انظر:
African Labour Research Network, Women in Trade Unions in Africa, 2011.

(٢١) أشار سجل قطاع الأعمال الأوغندي (UBOS2003) الى أن ١٥% فقط من المشاريع التي تضم ٥٠ موظفاً أو أكثر كانت تملكها نساء، مقارنة مع ٦٥ % من المشاريع التي تضم أربعة موظفين او اقل.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) أشار سجل قطاع الأعمال الأوغندي (UBOS2003) الى أن ١٥% فقط من المشاريع التي تضم ٥٠ موظفاً أو أكثر كانت تملكها نساء، مصدر سابق.

(٢٤) المصدر نفسه.

(٢٥) أشار سجل قطاع الأعمال الأوغندي (UBOS2003) الى أن ١٥% فقط من المشاريع التي تضم ٥٠ موظفاً أو أكثر كانت تملكها نساء، مصدر سابق.

(٢٦) African Labour Research Network, Previous source.

مصادر عربية

١-ليلى الرفاعي ، الجزيرة ، ٢٠١٧ ، تاريخ الزيارة : ١٠ / ٤/ ٢٠٢٤.

٢-المصدر على شبكت المعلومات الدولية الانترنت:

https://www.cawtarcieringhouse.org/storage/AttachementGender/tamkin-almaraa.pdf ، تاريخ الزيارة ٩/٤/٢٠٢٤.

٣-عبد السلام ابراهيم بغدادي، "المرأة " والدور السياسي: دراسة سوسيولوجية مقارنة في ضوء التجارب العلمية – العربية – العراقية، مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، عمان ، ٢٠١٠ ، ص١٥٨.

٤-البنك الدولي ، ٢٠١٨، التوقعات الاقتصادية العالمية لعام٢٠١٨، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٥-أشار سجل قطاع الأعمال الأوغندي (UBOS2003) الى أن ١٥% فقط من المشاريع التي تضم ٥٠ موظفاً أو أكثر كانت تملكها نساء، مقارنة مع ٦٥ % من المشاريع التي تضم أربعة موظفين او اقل.

المصادر باللغة الانكليزية

1-Abdul Salam Ibrahim Baghdadi, "Women" and the Political Role: A Comparative Sociological Study in Light of Arab-Iraqi Scientific Experiences, Amman Center for Human Rights Studies, Amman, 2010, p. 158.

2-Laila Al-Rifai, Al Jazeera, 2017, date of visit: 4/10/2024.

3-Source on the International Information Network: https://www.cawtarcieringhouse.org/storage/AttachementGender/tamkin-almaraa.pdf. Date of visit: 9/4/2024.

4-United Nations Division for Women, International Women's Day Backgrounder, New York, 2008.

5-A.R. Quisumbing and J.A. Maluccio, "Resources at marriage and intra –household allocation: Evidence from Bangladesh, Ethiopia, Indonesia and South Africa", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 65, No.3, 2003,pp.283-327.

6-R. Haussmann, L.D. Tyson and S. Zahidi, Global Gap Report 2010, World Economic forum, Geneva, 2010.

7- C.O. Chukhuezi, "Women participation in household Iabour in Nigeria", European Journal of Social Sciences, vol. 13,No. 2,2010,pp.269-304

8-African Labour Research Network, Women in Trade Unions in Africa, 2011.